مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
العدد الثاني ـ المجلد الثالث
فبراير 2019م
ISSN: 2522-3372

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

دور المعلومات المحاسبية في ترشيد سياسات الإنفاق على التعليم العالي للوفاء بمتطلبات سوق العمل: دراسة ميدانية جامعة سرت

شهاب الدين محمد أحمد
جامعة بيشة || السعودية || جامعة النيل الأزرق || السودان || جامعة البطانة || السودان
تاج السر على أحمد المكتسي
جامعة الملك فيصل || السعودية || جامعة الزعيم الأزهري || السودان || جامعة سرت || ليبيا

الملخص: هدفت الدراسة إلى دراسة سد الفجوة بين التعليم العالي وخدمة المجتمع، وتسليط الضوء على مخرجات التعليم العالي، وأهميتها في الوفاء بمتطلبات سوق العمل الليبي، ودراسة سياسات ترشيد الإنفاق ومدى انعكاسها على جودة مخرجات التعليم لحاجات ومتطلبات سوق العمل مستقبلاً. واعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي لتحليل البيانات والمعلومات المحاسبية الأولية التي تم الحصول عليها من استمارة الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) للوصول إلى نتائج الدراسة واختبار فرضيتها من خلال مصفوفة الارتباط وتحليل الانحدار البسيط.

أسفرت الدراسة على عدة نتائج أهمها:

تعد الجامعات كغيرها من وحدات القطاع الحكومي يحدد لها أموال مخصصة لتمويل الأنشطة الجارية عماً تقدمه هذه الوحدات من معلومات محاسبية.

لا يتم الحكم الموضوعي على كفاءة الإنفاق نظراً للاقتصار على مجموعة من النماذج والأساليب التي يتم إدراجها في الخطط من أجل الوفاء بمتطلبات سوق العمل الليبي.

تسهم خاصية الجودة للمعلومات المحاسبية في إيجاد قرار صائب يما يتعلق بسياسة الإنفاق المالي على التعليم العالي بما ينعكس بشكل إيجابي على العائد الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: المعلومات المحاسبية - الإنفاق على التعليم – الجودة – التعليم العالي - جامعة سرت - سوق العمل.

1. الإطار المنهجي للدراسة:

2. المقدمة:

تسعى الدولة إلي تحقيق أكبر عائد استثماري المخصص للجامعات بشكل يحقق التناسب بين ما يتم إنفاقه، وما تحققه مخرجات هذه الجامعات من عائد اقتصادي واجتماعي، ولأهمية دراسة نظرية النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وترجع أهمية هذه النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها ولذلك نرى أن نظرية النفقات العامة قد شهدت تطورا يساير التطور الذي لحق بدور الدولة، لهذا فإن ترشيد الإنفاق العام (الحكومي) على التعليم يلعب دور كبير في توسيع قاعدة الاستثمار في المورد البشري (رأس المال الفكري) من خلال انعكاس هذا الإنفاق على الدخل الفردي بوجه الخصوص، وعلى الدخل القومي على وجه الخصوص، حيث تعد مخرجات التعليم العالي أهم دعائم تطوير المجتمعات البشرية وأدوات النهوض بها وذلك لما يحتله من مكانة في تهيئة وإعداد الكوادر البشرية الفنية والعلمية المؤهلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إضافة إلى دوره في صناعة المعرفة والعلم ونشرها، وإن اعتماد نظم

الجودة في التعليم الجامعي ما هو إلا استجابة لمتطلبات المجتمع وتحفيز الإبداع وإجراء البحوث العلمية لتحقيق التنمية المستدامة خدمة للمجتمع البشري.

حيث تطور الإنفاق العالمي على التعليم تطوراً كبيراً من حيث النفقات المخصصة والنسبة من الناتج القومي الإجمالي، وبخاصة في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث شكلت هذه النفقات (5%) تقريباً من الناتج القومي الإجمالي في العالم. وكان معظم الإنفاق على التعليم لدى الدول المتقدمة التي بلغ نصيبها (90%) تقريبا من مجمل الإنفاق في العالم، ومن ناحية أخرى كانت نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج القومي الإجمالي لدى الدول المتقدمة تفوق كثيراً مثيلتها في الدول النامية، فبينما تجاوزت هذه النسبة (5%) لدى الدول المتقدمة في عقد التسعينات من القرن العشرين، فقد كانت أقل من (4%) في الدول النامية. [1]

أما على الصعيد الليبي فإنها تتفق مع جميع الدول العربية من حيث ارتفاع نسبة ما يخصص لقطاع التعليم العالي من إجمالي الناتج القومي الإجمالي، حيث إن نسبة مساهمة الخدمات التعليمية في إجمالي الناتج القومي (7.5%) وهي نسبة تفوق النسبة المخصصة في البلدان المتقدمة والكثير من الدول العربية، ونسبة ما يخصص من الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام هو (19.8%)، أما ما خصص للإنفاق على البحث العلمي فهي ضئيلة جداً ولا تتجاوز (0.2%) وغير متناسقة مع الإنفاق على التعليم. [2]

3. مشكلة الدراسة:

يعتري قطاع التعليم العالي في ليبيا العديد من التناقضات المتمثلة في ظاهرة (الندرة النسبية لبعض التخصصات، والبطالة) إي ارتفاع نسبة البطالة بين المتعلمين في نفس الوقت الذي يعاني فيه سوق العمل من ندرة عدد المؤهلين، ومستويات تعليمية يحتاج سوق العمل لها، والفجوة بين التعليم العالي وخدمة المجتمع حيث تكمن مشكلة الدراسة في التساؤلات الرئيسية الآتية:

هل تساعد المعلومات المحاسبية الحكومية في توفير مؤشرات تساعد في ترشيد سياسات الإنفاق على التعليم؟

وهل تسهم في سد الفجوة بين التعليم العالي وخدمة المجتمع للوفاء بمتطلبات سوق العمل؟.

4. فرضيات الدراسة:

من خلال مشكلة البحث، وأهميته وتحديد أهدافه فقد تم صياغة عدد من الفرضيات التي سيتم التحقق منها خلال إجراءات البحث:

- الفرضية الصفرية الأولي: (لا توجد علاقة بين الإنفاق العام وبين فاعلية الخطط التعليمة للوفاء بمتطلبات سوق العمل).
- الفرضية الثانية: (توجد علاقة بين المؤشرات المنهجية المرتبطة بالإنفاق الحكومي والتعليم العالي، وتوازن المخرجات مع المتطلبات).

---

(1)أ.د عليان عبد الله الحولي، تكلفة التعليم- اقتصاديات التعليم، كلية التربية – الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية: غزة، 2009-2010م. ص13

2"علي الهادي الحوات، التعليم العالي في ليبيا، انجازات وتطلعات- التقرير الوطني لليبيا – المؤتمر الإقليمي العربي (+10)-بيروت: لبنان-2-5 الربيع (مارس)-2005.

5. هدف الدراسة:

تتجسد أهداف البحث في الآتي:

- دراسة دور المعلومات المحاسبية في احتساب ما أنفق فعلا أو ما التزم بإنفاقه مخصص تحت التصرف وأي مبالغ مرصودة للإنفاق لا يتم الالتزام بتقديمها في الميزانية.
- التعرف على حجم الإنفاق العام للدولة على قطاع التعليم العالي بالجامعات الليبية (جامعة سرت).
- دراسة فعالية الخطط التعليمية للوفاء بمتطلبات سوق العمل.
- التعرف على المؤشرات المحاسبية لدعم التعليم التي يمكن استخدامها في قياس العائد الاقتصادي في قطاع التعليم العالي.

6. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في الآتي:

- سد الفجوة بين الفجوة بين التعليم العالي وخدمة المجتمع.
- تسليط الضوء على مخرجات التعليم العالي.
- وأهميته في الوفاء بمتطلبات سوق العمل الليبي.
- دراسة سياسات ترشيد الإنفاق ومدى انعكاسها على جودة مخرجات التعليم وملاءمتها لحاجات ومتطلبات سوق العمل مستقبلاً.

7. التعريفات الإجرائية للدراسة:

التعليم العالي (Higher Education):

هو مرحلة التخصص العلمي في كافة أنواعه ومستوياته رعاية لذوي الكفاية والنبوغ، وتنمية لمواهبهم، وسداً لحاجات المجتمع المختلفة في حاضره، ومستقبله بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف المخطط له.[3]

الإنفاق على التعليم العالي (Spending on higher education):

الأموال التي تدرج في موازنات الحكومات سواء أكانت مركزية أو محلية أو غيرها من الجهات الرسمية.

سوق العمل: (Labor market):

هو سوق افتراضي نظري ونوع من أنواع الأسواق الاقتصادية يتواجد فيه الباحثون عن العمل والعارضون لفرص العمل، ورسوم العمل.

الجامعة (the University):

مؤسسة إنتاجية تعمل على إثراء المعارف وتطوير التقنيات وتهيئة الكفاءات مستفيدة من التراكم العلمي الإنساني في مختلف المجالات العلمية والإدارية والتقنية.[4]

---

(3)-د. أحمد طعيمة، د. محمد بن سالم البندري، التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطور- ط(1)، دار الفكر العربي-2004م.ص8

(4)-د. د ليو فضيل وآخرون)، *"المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة، مخبر علم الاحتمال والاتصال"*، جامعة منثوري، قسنطينة، الطبعة الأولي (2006). ص32.

جامعة سرت (Sirte University): هي جامعة ليبية عامة تأسست سنة 1991 في مدينة سرت -ليبيا، وتمنح درجة البكالوريوس والماجستير وفق نظام التعليم المعتمد من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ليبيا.

الكلية:the college وحدة تعليم عالٍ وبحث علمي من وحدات الجامعة، ويجوز أن يكون لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة، وهي في كل الأحوال كيان علمي مستقل داخل نطاق الجامعة، تضم مجموعة أقسام علمية تتناسب مع طبيعة التخصصات العلمية في الكلية، وتمنح درجة الإجازة المتخصصة (البكالوريوس) من خلال أقسامها المختلفة.

المخرجات التعليم : (Output Education) الطلبة الخريجين الذين استكملوا متطلبات التخرج لنيل شهادة البكالوريوس. (5)

الجودة: (**the quality**) عرفها (معجم الوسيط) لغة من كلمة أجاد أي أتى بالجيد من قول أو عمل وأجاد الشيء صيره جيدا، والجيد نقيض الرديء، وجاد الشيء جوده بمعنى صار جيدا. وعرفها المعهد الأمريكي للمعايير American National Standards Institute بأنها جملة السمات والخصائص للمنتج أو الخدمة التي تجعله قادرا على الوفاء باحتياجات معينة. (6)

2- الإطار النظري والدراسات السابقة للدراسة

أولاً/ الإطار النظري:

مفهوم المعلومات المحاسبية وجودتها. يمثل قياس كمية المعلومات المحاسبية أحد المتطلبات الاقتصادية الواجب مراعاتها لتقرير وزيادة فاعلية نظام المعلومات المحاسبية في الوحدات، انطلاقا من أهمية توفير تلك المعلومات بالكمية المطلوبة، وذلك لمعرفة مقدار ما تحققه من منفعة لمتخذ القرار في تقليل حالة عدم التأكد أو زيادة المعرفة لديه (7).

حيث يمكن تحديد مفهوم المعلومات المحاسبية وأهدافها وخصائص في الاتي:

مفهوم المعلومات المحاسبية: هناك عدة مفاهيم للمعلومات المحاسبية تعددت بتعدد أراء الكتاب والباحثين في مجال المحاسبة، فقد عرفت "بأنها نتاج تشغيل البيانات الخام الموجودة بالقوائم المالية بالشكل الذي يتفق مع احتياجات متخذي القرارات (8).

كما عرفها البعض الأخر "بأنها بيانات عولجت للحصول على مؤشرات ذات معني تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات، والتنبؤ بالمستقبل، ويتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث التفصيل أو الاختصار حتى تكون ذات منفعة لمتخذي القرار (9).

---

(5)-دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية(2013). ص23

(6)- النجار، فريد، "*إدارة الجامعات بالجودة الشاملة* "، (القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، 1995). ص34

(7)- أ.د كاسم إبراهيم ألحبتي، أ. د زياد يحي الصقر، نظام المعلومات المحاسبية، (الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء جامعة الموصل: العراق، 2003). ص5

(8)-أ. د محمد المبروك أبو زيد، " التحليل المالي-شركات وأسواق مالية"، (دار المريخ للنشر، ط:2، 2009).ص93

(9)-جمعة أحمد والعربيد، عصام فهد والزعبي، إياد أحمد، (2007)، "نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر"، (ط1)، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.ص8

كما عرفها كاتب أخر "بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية، والتي تتم معالجتها والتقرير عنها في القوائم المالية، وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً، وبذلك فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات المحاسبية بما يحقق الفائدة من استخدامها [10].

أهمية المعلومات المحاسبية: نشأت الحاجة إلي معلومات المحاسبية من نقص المعرفة، وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي. وبذلك فإن الهدف من توفير وتقديم المعلومات المحاسبية تحدد في تخفيف حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات لمتخذي القرارات، وكذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة، حيث إن وفرة المعلومات الضرورية إما تؤدي إلي زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلا، أو تقليل حجم التباين في الخيارات، حيث أن عدم توفر المعلومات الكافية والصحيحة التي يعتمد عليها من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية، والقصور في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، وتحتاج الإدارة في كل أوجه نشاطها إلي المعلومات، حيث يطلب صناع القرار معلومات صحيحة، وحديثة تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات [11].

ومن هنا تأتي أهمية اقتصاديات المعلومات المحاسبية في تقرير فاعلية نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة نفسها، وأن هذه الأهمية تتطلب ضرورة دراسة الجدوى الاقتصادية والمنفعة للمعلومات المحاسبية من خلال حصر تكلفة إنتاج المعلومات، وموازنتها مع قيمتها على أساس المنفعة التي تحققها لمتخذي القرارات [12].

أنواع المعلومات المحاسبية: تتعد أنواع المعلومات المحاسبية بتعدد مستخدميها والأغراض المعدة من أجلها حيث تقسم المعلومات المحاسبية بشكل عام إلي:

- معلومات تاريخية (مالية) (Historical Information (Financial.
- معلومات عن التخطيط والرقابة Planning-Control Information
- معلومات لحل المشكلات Information for Solution of Problem

كمية وتوازن المعلومات المحاسبية: إن المشكلة التي تواجه أغلب الوحدات هي تحديد الكمية المطلوبة من المعلومات، وطريقة عرضها الملائمة لعملية اتخاذ القرار، فهناك نقطة توازن بين كمية المعلومات وتكلفة الحصول على هذه المعلومة، حيث إن زيادة المعلومات عن القدر الحقيقي يؤثر سلبياً على عملية صنع القرار، فيجب أن تكون المعلومات ملائمة من حيث النوعية (الدقة-الشمول-الكمية-الوقت-التكلفة) [13].

ولقياس كمية المعلومات المحاسبية تستخدم مقاييس نظرية المعلوماتInformation Theory التي أقترحها Norbert Weiner، حيث ثم اختبار منافع بعض المقاييس نظرية المعلومات المحاسبية في كل من:

1. قياس كمية معلومات التقارير المحاسبية.
2. قياس الخسارة الناتجة عن دمج بعض عناصر التقارير المالية القابلة للدمج من وجه نظر مستخدمي التقرير.

---

(10)-القاضي، زياد عبد الكريم، وأبو زلطة، محمد خليل، (2010)، "تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية"، (ط1)، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.ص369

(11)- د. محمد زيدان إبراهيم، د. محمد عبد الفتاح إبراهيم، "دور المعلومات المحاسبية في الحكم علي كفاءة الإنفاق الاستثماري بقطاع التعليم الجامعي، دراسة تطبيقية علي الجامعات الحكومية في مصر، (المجلة العربية للإدارة، المجلد 23، العدد الأول، يونيو، حزيران، 2003).ص9-10

(12)- أ.د كاسم إبراهيم الحبتي، أ.د زياد يحي الصقر، نظام المعلومات المحاسبية، (الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء جامعة الموصل: العراق، 2003).

(13)-جمعة أحمد والعربيد، عصام فهد والزعبي، إياد أحمد، (2007)، "نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر"، (ط1)، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع. ص10

3. قياس دقة تقديرات الموازنات التخطيطية، وكفاءة أداء مركز المسؤولية [14].

كلفة وقيمة المعلومات المحاسبية: لابد من إدراك أن تكلفة المعلومات تزداد بمتوالية هندسية كلما حاولت الإدارة جمع كمية أكبر من المعلومات حول موضوع معين، ويجب على الإدارة توازن بين تكلفة المعلومات والمنفعة المردود منها [15]. حيث يشير مصطلح قيمة المعلومات المحاسبية Information Value في إمكانية القياس المالي (النقدي) للمنفعة الحقيقة نتيجة استخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات المختلفة، ولذلك فإن قياس المعلومات المحاسبية يمكن أن يتم في حالة إمكانية حصر التأثير المالي على بعض القرارات التي ساهمت المعلومات المحاسبية في إحداث تأثيرات معينة، ومباشرة عليها نتيجة استخدام المعلومات المحاسبية، وبما يمكن معه القيام بإمكانية قياس تلك التأثيرات بصورة مالية من خلال الحصر بين صافي قيمة القرارات المتخذة (أو التي يمكن أن تتخذ) بدون الاعتماد على المعلومات المحاسبية [16].

مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية: تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، وفيما يلي بيان هذه الخصائص:

الخصائص الأساسية:

الملائمة: Relevance:هي قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين، و حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة، يلزم توافر. **الخصائص الثانوية التالية** [17]:

1- **خاصية التزامن أو التوقيت المناسب للمعلومات:'Time Lines** توفر المعلومات المحاسبية في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.
2- **خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات: Predictive Value** لأن مستخدمي المعلومات المحاسبية يمارس نوعاً من التنبؤ عند اتخاذه لقراره، فإن المعلومات المحاسبية التي تكون لها أكبر قدرة تنبؤيه هي أكثر ملائمة لمستخدمي المعلومات.
3- **خاصية القدرة على التقييم الارتدادي:Feed Back Value** تمتلك المعلومات المحاسبية قيمة مستردة، عندما يكون لها قدرة على تغيير أو تصحيح توقعات حالية أو مستقبلية، وهذه الخاصية لا تقل أهمية عن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات، وتساعد مستخدمي المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي يستخدم المعلومات في تقييم نتائج القرارات التي تبني على هذه التوقعات [18].

---

(14)- الحبتي، مرجع سبق ذكره، ص 5-6

(15)- الهزايمة، أحمد، صالح، (2009)، " دور المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسات الحكومية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (25)، العدد الأول. ص389.

16د. الحبتي، مرجع سبق ذكره، ص16.

(17)- حنان، رضوان حلوه، (2009)، "مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري والتطبيقات العملية"، ط(2)، عمان: دار وائل للنشر، الأردن.ص72

(18)- الشيرازي، عباس مهدي، (1990)، " نظرية المحاسبة"، (ط1)، الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع.ص200.

4- **الثقة :Reliability** يعرف الموثوقية على أنها "الجودة التي تسمح للمستخدمين بالاعتماد على المعلومات بثقة عالية". **أما ASB**البريطانية فتنظر إلي المعلومات الموثوق فيها بأنها "هي التي تكون خالية من التحيز أو الخطأ" والقوائم المالية يجب أن تنشر الأرقام التي تقدم صورة حقيقة عن أوضاع الوحدة مالياً واقتصادياً [19].

يمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال الآتي:

أ- **صدق التعبير: Representational Faithfulness** أي أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة وأمينة وخالية من أي تلاعب متعمد.

ب- **الحياد (عدم التحيز): Neutrality:** أي عدم التأثير على عملية الحصول على المعلومات وتهيئتها بصورة مقصودة يمكن أن تساهم في خدمة مستخدم معين دون آخر.

5- **قابلية التحقق: Verifiability:** أي القدرة على الوصول إلي نفس النتائج من قبل أكثر من شخص، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومات المحاسبية، وغالباً ما يستخدم مصطلح مرادف للتحقق وهو الموضوعية (Objective) [20].

الخصائص الثانوية:

إن تفاعل أو تداخل الخاصيتان الأساسيتين (الملائمة، والموثوقية) ينتج عنه أن المعلومات المحاسبية يجب أن تتصف بقابلية للمقارنة، وما يتطلب ذلك من توافر خاصية الثبات:

أ- **خاصية الثبات: Consistency:** هذه الخاصية تكمن في التماثل والاستمرار في استخدام وسائل وأساليب وطرق المحاسبية للقياس في المؤسسة [21].

ب- **قابلية المقارنة: Comparability:** تؤدي هذه الخاصية إلي تمكن من يستخدمون ن معلومات المحاسبية المالية من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه، والاختلاف بين أداء المنشأة وأداء الوحدات الأخرى خلال فترة زمنية معينة، كما تمكنهم من مقارنة أداء المنشأة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة. **(A.B.A.H.E).**

ت- **المحددات الأساسية للمعلومات المالية:** حسب الدراسة التي أجرتها **IASCF، هناك قيدين أساسيين لتحديد محتوي المعلومات المالية وهي:**

1- **الأهمية النسبية:** تكمن أهمية المعلومة من خلال تقدير انعكاس مدى إهمالها أو عدم الدقة فيها على متخذ القرار، حيث أن المعلومة المهمة نسبياً هي التي يؤدي نسيانها أو إهمالها إلي تحريف متخذ القرار والعكس.

2- **تكلفة المعلومة:** يسعي المستخدم للمعلومة المالية إلي تحقيق فائدة أو منفعة لاتخاذ، لكن المستخدم يكون أمام قيد، وهو تكلفة الحصول عليها مقابل الفائدة التي تجنيها من استخدامها، حيث إن العلاقة بين المنفعة والتكلفة تظهر إشكالية ارتفاع التكاليف الخاصة بمعالجة ونشر المعلومات [22].

---

(19)- أ. د محمد المبروك أبوزيد، " التحليل المالي-شركات وأسواق مالية"، (دار المريخ للنشر، ط:2، 2009). ص79

20- د. الحبتي، مرجع سبق ذكره، ص36.

(21)-المجمع العربي للمحاسبين القانونيين "المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية" المطابع المركزة، عمان، 2003. ص153.

22- د. ناصر محمد علي المهجلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2008- 2009، ص54).

سياسات الإنفاق على التعاليم العالي:

تشير تقارير البنك الدولي إلي أن التعليم، والموارد البشرية تعتبر أصولاً معرفية استراتيجية لها أثار بعيدة المدى على تقدم المجتمعات وتطويرها. باعتبارها أن التعليم هو أساس هذا التقدم وقاعدته التي تتخلل كافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية. الأمر الذي يوجب علينا أن نتناول الدور البالغ الأمر الذي يوجب علينا أن نتناول الدور البالغ الأثر على الإنفاق على التعليم بمحدداته الكمية والكيفية [23].

وبالرغم الاعتراف الواسع بأهمية التعليم العالي، إلا أن قضية "التمويل" تظل أحد القضايا الحاكمة التي تحد كثيراً من تحقيق الأهداف التنموية له، حيث تزداد أهمية الإنفاق العام في مراحل التعليم الأولي بينما تتزايد الأهمية النسبية للإنفاق الخاص في مراحل التعليم العالي [24].

مفهوم الإنفاق على التعليم العالي:

الإنفاق: اصطلاحا: جملة ما تنفقه المؤسسة من الاعتمادات المخصصة لها للحصول على الموارد الاقتصادية اللازمة لأداء الخدمة [25]. هي مجموعة النفقات التي يتحملها المجتمع في سبيل الحصول على مخرجات التعليم العالي [26].

حيث تقسم النفقات التعليمة في ليبيا إلي:

النفقات الجارية: وهي بشكل دوري تشمل النفقات الإدارية التي تمثل ما ينفق للتعليم من أجور الموظفين، وتعويضات هيئة التفتيش، ونفقات الخدمات الملحقة، كما تشمل النفقات الجارية على بدلات الأجور.

النفقات الرأسمالية: وتشمل النفقات الأساسية التي تتكرر بشكل دوري أي لها صفة الديمومة، والثبات لمدة أكبر من أو تساوي خمس سنوات، وأقل من عشر سنوات، مثل نفقات بناء مدارس، ونفقات التصليحات، ونفقات شراء الأراضي [27].

ترشيد سياسات الإنفاق على التعليم العالي: من بين الظواهر التي ارتبطت بدراسة النفقات العامة على التعليم العالي، ظاهرة " تزايد النفقات العامة"، مع تزايد الدخل الوطني حيث أن العلاقة بين الاثنين طردية، حيث يشير ترشيد الإنفاق العم على التعليم إلي العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته.

عوامل نجاح عملية ترشيد الإنفاق على التعليم العالي: يتوقف نجاح عملية ترشيد النفقات على عديد العوامل، نوردها في الآتي:

1- **تحديد الأهداف بدقة**: بمعني تحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الحكومية، سواء كانت أهداف طويلة أو متوسطة الأجل.

23(world Development: Knowledge for Development, World Banck.1999)

24- د. أشراف العربي، تقييم سياسات الإنفاق العام علي التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، المؤتمر الدولي الخاص بتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية"، 2010، ص1.

25- محمد الجزار(1993)- محاسبة التكاليف – القاهرة – مكتبة عين شمس. ص20

(26) جوهر صالح(1990) عناصر كلفة التعليم بالمؤسسات التعليمية، العدد(11)- كلية التجارة، جامعة المنصورة.ص207

(27) احمد، نعيمة محمد(2014) "مواءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل"، المؤتمر الدولي الثالث: تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، 82ابريل-1مايو، عمان –الأردن. ص65

2- **تحديد الأولويات**: في ظل محدودية الموارد، سيتعين على منظومة التخطيط العمومية تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم الأولويات.

3- **القياس الدوري لبرامج الإنفاق العام** : بمعني تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات عند قيامها بتنفيذ البرامج الموكلة إليها.

4- **عدالة الإنفاق العام**: ينبغي على الدولة أن تسعي إلي تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات العامة، والعدالة لا تعني التساوي في توزيع المنافع بين فئات المجتمع [28].

5- **آليات في ترشيد الإنفاق العام على التعليم العالي:** هناك جملة من الآليات الكفيلة بتحقيق فعالية الإنفاق العام وضمان تحقيق أهدافه، هذه الآليات مشتقاه أساسا من ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية، وهي:

أ- **علانية عمليات الموازنة:** ينبغي أن تتقيد عملية إعداد الموازنة بجدول زمني ثابت وأن تسترشد بالأهداف المحددة بسياسة المالية العامة، وتوفير إجراءات واضحة لتنفيذ الموازنة ومتابعتها والإبلاغ بنتائجها.

ب- **إتاحة المعلومات المحاسبية للاطلاع العام**: ينبغي تزويد الجمهور بمعلومات شاملة عن الأنشطة المالية السابقة والحالية والمستقبلية، كما يجب توفير معلومات عن المالية العامة للهيئات المختصة في الوقت المناسب.

ت- **ضمانات موضوعية**: بحيث يجب أن تستوفي البيانات المعلنة المرتبطة بالمالية العامة معايير جودة البيانات المتعارف عليها [29].

تقييم سياسات الإنفاق على التعليم العالي: هناك ثلاثة معايير أساسية وهي الكفاية/ الملائمة Adequacy **والعدالة**Equity، والكفاءة Efficiency، فبالنسبة لمعيار الكفاية، فإن بيانات الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة هي التي تفصح عن الانفاق على التعليم العالي ويعتمد عليها في الاعتماد، **أما فيما يتعلق بمعيار العدالة:** ويعيني ذلك ضمان عدم حرمان أي طالب من الانخراط في العملية التعليمية بسبب عدم القدرة المالية أو بسبب النوع، فإن الإنفاق العام هو الأداة الأساسية لتحقيق هذا الهدف. أما فيما يتعلق بالمعيار الثالث والأخير من معايير تقييم سياسات الإنفاق على التعليم العالي فهو معيار الكفاءة. وهنا يتم التفرقة عادة بين مجموعتين من المؤشرات، الأولي تقيس الكفاءة الداخلية internal efficiency بينما تعبر الثانية عن "الكفاءة الخارجية" external efficiency. ومن أهم المؤشرات التي تستخدم للتعبير عن الكفاءة الداخلية للأنفاق الحكومي العام على التعليم نسبة الإنفاق الاستثماري لجملة الإنفاق الحكومي، أما المؤشر الثاني من مؤشرات "الكفاءة الداخلية " فهو نصيب بند "الأجور وتعويضات العاملين" لجملة الإنفاق العام على التعليم، ورغم عدم وجود مؤشرات تعبر بشكل مباشر عن "الكفاءة الخارجية " للإنفاق العام على التعليم، فإن هناك عدد من المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس هذه الكفاءة بصورة غير مباشرة [30].

---

(28)- د. بن عزة محمد(2010/2009) ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف(دراسة تقييميه لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2009/1990)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسير المالية العامة، جامعة تلمسان).ص56

(29)- صندوق النقد الدولي(2007): "دليل شفافية المالية العامة، التقرير السنوي.ص4-8

(30)- د. أشراف العربي، تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، المؤتمر الدولي الخاص بتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية"، 2010، ص19".

"حيث يري الباحث أنه من المفترض أن الإنفاق العام على التعليم العالي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التعليمية، ومن ثم يصبح معيار كفاءة الإنفاق هو مدى تحقق هذه الأهداف، أو بمعنى أخر مدى كفاءة النظام التعليمي ذاته".

جودة التعليم العالي: الجودة اصطلاحاً على الرغم من كثرة تداول مصطلح الجودة في العقد الأخير من القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين نتيجة للتغيرات العالمية المعاصرة التي جعلت منه مطلباً ضرورياً في التعليم ؛حتى في التعليم الافتراضي (الإلكتروني) إلا أنها تعددت وتباينت مفاهيم الجودة ؛ فيذهب البعض إلى أن الجودة تعني الكفاءة Efficiency بأنها تعبر عن الفعالية Effectiveness وقد عرفها البعض على أنها تحقيق رغبات وتوقعات العميل وذلك من خلال تعاون الأفراد في جوانب العمل بالمؤسسة ويرجع هذا التعدد والتباين في المفهوم إلى أن الجودة ليست مفهوماً ينظر إليه كوحدة واحدة ولكنه متعدد المداخل يرتبط بأحكام تقديرية عن ماهية الجودة ومكوناتها، كما يختلف باختلاف الأفراد الذين يقومون بتحديده، والاستخدام والسياق المطبق لها (الصناعة، الإدارة، التعليم العام، التعليم الجامعي، التعليم الإلكتروني) لذلك ليس من السهل الإجماع على مفهوم واحد يحدد العناصر المكونة للجودة [(31)].

الجودة في التعليم العالي: هي ترجمة احتياجات وتوقعات المستفيدين من العملية التعليمة الداخليين (العاملين في المدرسة بمختلف مستوياتهم الوظيفية والطلاب)والخارجيين (مستخدمو الخدمات التعليمية مثل: أولياء الأمور، والمجتمع، ومواقع العمل، والجامعات) إلى مجموعة خصائص محددة تكون أساساً في تصميم الخدمات التعليمية وطريقة أداء العمل في المدرسة من أجل تلبية احتياجات وتوقعات المستفيدين وتحقيق رضائهم عن الخدمات التعليمية التي تقدمها المدرسة والتي تعبر عن مدى استيفاء المدخلات، والعمليات، والمخرجات في المؤسسة التعليمية لمستويات محددة تشكل في مجملها معايير الجودة الشاملة [(32)].

سوق العمل: يستند مفهوم سوق العمل على العرض والطلب، جانب العرض من الوظائف والمهن والأعمال الشاغرة والمعروضة من قبل مختلف المؤسسات العامة والخاصة، وجانب الطلب من الباحثين عن العمل، حيث إن الهدف من دراسة سوق العمل هو تحديد ومعرفة المتغيرات البيئية التي تؤثر في حركة العرض والطلب الخاص بقوة العمل فيه، ومن ثم تحديد اتجاهات هذه المتغيرات وتأثير كل منها في وفرة أو ندرة هذه القوة مستقبلا، كما تهدف دراسة سوق العمل إلي معرفة قوة العمل المتاحة فيه في الوقت الحاضر من حيث مهاراتها وتخصصاتها [(33)].

متطلبات سوق العمل الليبي: إن الحاجة لذوي الكفاءات والخصائص المهنية العالية قد غيرت معادلة أسواق العمل في العالم ككل، وفي ضوء النمو الحالي، فإن أسواق العمل أصبحت تستوجب خصائص محدودة من أهمها:

1. القدرة على التعامل مع التقنية للمعلومات المعتمدة على الحاسب، وتطبيقاتها في مجال العمل.
2. القدرة على التقاط المعلومات وتحويلها إلي معرفة قابلة للاستخدام.
3. القدرة على التكيف والتعلم بسرعة امتلاك المهارات اللازمة لذلك.

31-عليمات، صالح ناصر(2004)، إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية (التطبيق ومقترحات التطوير)، عمان، دار الشروق.ص16.

(32) اليحيوي، صبرية بنت مسلم يسلم (2001)، "تطبيق إدارة الجودة الشاملة لتطوير التعليم العام للبنات في المملكة العربية السعودية "، رسالة دكتوراه المدينة المنورة، جامعة طيبة، كلية التربية، قسم التخطيط والإدارة التعليمية.ص20

(33) عقلي، عمر وصفي(2005)"إدارة الموارد البشرية"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن. ص278.

4. امتلاك مهارات إضافية مميزة تختلف عن المهارات التقليدية في الأعمال الروتينية، والقدرة على التحرك بسرعة والتغير بسرعة والإحساس بضرورة الاستعجال في متابعة التغيرات وتلبية حاجات السوق (34).

أسباب ومعوقات ضعف مواءمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل:

تعتبر مواءمة مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل ضرورة للطرفين وللمجتمع ككل، فإنه لابد من تشخيص منهجي للمعوقات أمام تحقيق هذه المواءمة، للتعامل معها ضمن مسؤوليات كل جهة ذات علاقة ومن هذه المعوقات:

- انخفاض الكفاية الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي التي من مؤشراتها تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية.
- انخفاض الكفاية الخارجية الكمية والنوعية، ويتمثل ذلك في تخريج أعداد من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخري [(35)].

ثانياً: الدراسات السابقة:

لا شك أن الدراسات السابقة يستفيد منها الباحث من حيث كونها دراسات سابقة متعلقة بموضوع الدراسة، وتتناول جانباً مهماً وإيجابياً وتساهم في إضافة شيء جديد للبحث في كيفية إعداد وكتابة البحث والتركيز على مضمون المواضيع محل الدراسة، وفيما يلي أهم الدراسات التي تم التطرق إليها والتي لها علاقة بموضوع الدراسة:

1- دراسة (نعيمة، 2014):[(36)]

استهدفت هذه الدراسة التعرف على مواءمة مخرجات التعليم العالي التقني الطبي لاحتياجات المؤسسات الصحية بسوق العمل في مدينة درنة، وتمثلت مشكلة الدراسة في ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم العالي التقني واحتياجات سوق العمل. أسفرت الدراسة على عدة نتائج من أهمها وجود اختلافات دالة إحصائيا على توافر المهارات السلوكية والأساسية والمهنية المطلوبة للعمل في مخرجات التعليم العالي التقني، وأوصت الدراسة بضرورة دراسة الاحتياجات الفعلية الحالية والمستقبلية لسوق العمل من التخصصات والمهارات وتوفير قاعدة معلومات تستحدث بصفة دورية، والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في استخدام آليات الربط بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية.

---

(34)- ليلي بن زرقة-المواءمة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل في الجزائر-ورقة مقدمة لفعاليات الملتقي الدولي "الجامعة، والتشغيل، والإشراف، الرهانات والمحك"-جامعة يحي فارس-المدية-الجزائر-2013م.ص3

(35)- ألعبيدي، سيلان جبران(2011) "ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع"، ورقة علمية مقدمة إلي المؤتمر الثاني للوزراء والمسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي حول: المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والعلوم والتقانة، بيروت. ص94

(36)-احمد، نعيمة محمد (2014) "مواءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل"، المؤتمر الدولي الثالث: تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، 82ابريل-1مايو، عمان –الأردن، ص45

2- دراسة (داود حلس، 2009): [37]

تناولت هذه الدراسة الإنفاق على البحث العلمي ودوره في جودة ونوعية الإنتاج العلمي، حيث تبلورت مشكلة الدراسة في سؤال، وهو ما واقع الإنفاق على البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية، وما دور القطاع الخاص في تعزيز هذا التمويل؟ حيث أسفرت نتائج الدراسة على تدني واضح في الإنفاق على البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية، وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها رفع الدعم الحكومي للجامعات الفلسطينية، في مجال البحث العلمي.

3- دراسة: (محمد زيدان، د. محمد عبد الفتاح، 2003): [38]

تناولت هذه الدراسة دور المعلومات المحاسبية في الحكم على كفاءة الإنفاق الاستثماري بقطاع التعليم الجامعي، تمثلت مشكلة البحث في أنه برغم من ضخامة حجم الإنفاق على التعليم العالي إلا أنه لا يتم الحكم الموضوعي على كفاءة هذا الإنفاق نظراً للاقتصار على مجموعة من النماذج والأساليب، والمؤشرات المالية التقليدية غير الفعالة عند إجراء التقييم اللازم للإنفاق. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: هناك تفاوت واختلاف في قوة واتجاه معاملات الارتباط بين حجم تمويل الإنفاق الاستثماري المعتمد والمحقق. كما يوجد تباين في متوسط المؤشرات المحاسبية غير التقليدية المستخدمة في الحكم على كفاءة الإنفاق الاستثماري بين الجامعات.

3. منهجية وإجراءات الدراسة:

1. منهجية الدراسة:

سعيا لتحقيق أهداف البحث واختبار الفرضيات التي تم التطرق إليها، فإنه سيتم استخدام مجموعة من مناهج البحث العلمي، بحيث يتحقق بينها تآزرا منهجيا يضفي في النهاية لتحقيق أهداف البحث واختبار الفرضيات التي قام عليها البحث، وقد تمثلت هذه المناهج في الآتي:

- **المنهج الاستنباطي:** تم استخدامه للتعرف على طبيعة مشكلة هذا البحث وصياغة فروض البحث.
- **المنهج التاريخي: تم** التطرق إليه من خلال استعراض الدراسات السابقة، وتحديد الإطار الفكري والعلمي في مجال هذه الدراسة ومدي ارتباط واختلاف البحث عن الدراسات السابقة.
- **المنهج الاستقرائي:** تم استخدامه لاختبار فروض البحث.
- **المنهج التحليلي والكمي:** تم استخدامه لتحليل المعلومات واختبار الفرضيات التي قام عليها البحث.

2. مصادر البيانات:

تم الاعتماد على المصادر الثانوية التي سيرتكز عليها الجانب النظري للدراسة. والمصادر الأولية في عرض البيانات حول الإنفاق على التعليم العالي التي تتمثل في الآتي:

- **المصدر الأول:** يعد مصدر عام يهتم بالبيانات الدولية هو قاعدة بيانات البنك الدولي.world Bank

(37)- داود درويش حلس، " الإنفاق على البحث العلمي ودوره في جودة نوعية الإنتاج العلمي في الجامعات الفلسطينية، المؤتمر الثالث- حول التعليم العالي في التنمية الشاملة-جامعة الأزهر بغزة، 2009م.ص32

(38) د. محمد زيدان إبراهيم، د. محمد عبد الفتاح إبراهيم، "دور المعلومات المحاسبية في الحكم علي كفاءة الإنفاق الاستثماري بقطاع التعليم الجامعي، دراسة تطبيقية على الجامعات الحكومية في مصر، (المجلة العربية للإدارة، المجلد 23، العدد الأول، يونيو، حزيران، 2003). ص38

- **المصدر الثاني:** يعد مصدر يخص الواقع الليبي-قسم تفويضات قطاع التعليم بوزارة التخطيط في ليبيا.
- **المصدر الثالث:** يهتم بالعلوم وقضايا التعليم، وهو معهد الإحصاء (UIS) التابع للمنظمة الدولية اليونسكو (UNESCO).

3. متغيرات الدراسة وأساليب قياسها:

1- قام الباحث بتحديد متغيرات الدراسة في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها والفروض التي يسعى إلى اختبار صحتها، وذلك في محاولة للتوصل إلى نموذج إحصائي يفسر العلاقة بين المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد سياسات الإنفاق على التعليم، ومتطلبات سوق العمل.

2- وقد اعتمد الباحثان في اختيار متغيرات الدراسة على عدة معايير منها: أن تكون هذه المتغيرات ذات معنى ودلالة بموضوع الدراسة، ونتائج الدراسات السابقة التي تعاملت مع هذه المتغيرات.

أولا: المتغير التابع للدراسة ((yسياسات الإنفاق على التعليم العالي، ((y1متطلبات سوق العمل.

ثانيا: المتغير المستقل للدراسة (x1) حيث يعبر المتغير المستقل x1" عن المعلومات المحاسبية، حيث تم قياس هذه المتغيرات بعد أن تم تجهيزها لمتطلبات التحليل الإحصائي باستخدام المقاييس الإحصائية الوصفية (المتوسط الحسابي)، وذلك باحتساب هذا المتوسط لكل فقرة من فقرات محوري الدراسة كلا على حدا والمتوسط الحسابي لكل فقرات المحور مجتمعة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS.

4. **مجتمع وعينة الدراسة:** يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعي الباحثين أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من أعضاء هيئة التدريس، والطلبة الخرجين خلال هذا العام 2011م -2012م، حيث تم توزيع استبيان على المستهدفين بعدد (50)، واستجابة (46) فرداً أي ما نسبته (92%) تقريباً من المستهدفين، حيث أعادوا الاستبيان بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان.

نتائج التحليل الإحصائي: الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة:

حرص الباحثان على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها؛ حيث أشارت نتائج التحليل الإحصائي المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لأفراد العينة أن نسبة متغير التخصص فكانت نسبة المتحصلين على الدرجة (البكالوريوس) النسبة الأعلى (60%) من النسبة الإجمالية للمبحثين، وما نسبته (17.5%) من حملة الماجستير، ثم تلي نسبة حملة الشهادات العليا (الدكتوراه) وهي نسبته (12.5%)الأمر الذي يشير إلي أن أغلب المستجيبين على الاستمارة يحملون الدرجات العلمية العالية التي تؤهلهم في التمكن من الإجابة بالشكل المطلوب،، كما شكلت نسبة المبحثين نسب متقاربة للذين كانت خبرتهم العلمية من 5-10 سنة (55%)، في تتعدى نسبة الذين لديهم خبرات علمية إلي (5) سنوات، ما نسبته (30%)، و من 15 سنة (15%)، كما شكلت ما نسبته (30%)، حيث من الملاحظ أن أغلب عينة الكلية من ذوي المؤهلات الجامعية فما فوق، ويحملون تخصصات متنوعة في العلوم المالية، وذوي خبرة، وهذا يؤدي إلي طرح أراء علمية سليمة بخصوص دور المعلومات المحاسبية في ترشيد سياسات الإنفاق على التعليم العالي للوفاء بمتطلبات سوق العمل.

1. أداة الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على استمارة الاستبانة، والتي تم تقسيمها إلى جزئيين، الجزء الأول: يوضح الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة، أما الجزء الثاني فقد تم تقسيمه إلى محورين تناول المحور الأول فقرات المتغير التابع الأول للدراسة (سياسات الإنفاق على التعليم)، والمتغير التابع الثاني (متطلبات سوق العمل) بينما تناول المحور الثاني فقرات المتغير المستقل للدراسة (المعلومات المحاسبية).

4- **وصف الاستبيان**: أرفق مع الاستبيان خطاب للمبحوث تم فيه تنوير ه موضوع الدراسة، وهدفه وغرض الاستبيان، وأحتوي الاستبيان على قسمين رئيسين:

1- **القسم الأول**: تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

2- **القسم الثاني**: يحتوي على عدد (18) عبارة طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرث الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة). وقد تم توزيع هذه العبارات على الفرضيتين الفرضية الأولي (10) عبارات والفرضية الثانية (8) عبارات.

6. ثبات وصدق أداة الدراسة:

- **الثبات والصدق الظاهري**: للتأكد من الصدق الظاهري لاستبيان الدراسة وصلاحية عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحثون بعرض الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين في المجال.
- **الثبات والصدق الإحصائي:** يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحث ظروف مماثلة، فقد تم استخدام عدة طرق وهي طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سيبرمان - بروان.

7. الدراسة الميدانية:

نبذة تاريخية عن مجتمع الدراسة: أسست الجامعة بمدينة سرت فرعاً من جامعة قار يونس عام 1989م ثم أصبحت في عام 1992م جامعة مستقلة تحت اسم " جامعة التحدي" وفي عام 2010 م تغير مسمى الجامعة من جامعة التحدي إلى جامعة سرت وفق قرار اللجنة الشعبية العامة سابقا رقم 149/2010م ومنذ ذلك التاريخ والجامعة في توسع مستمر حتى غدت اليوم إحدى أهم المؤسسات العلمية البارزة في ليبيا، فقد استحدثت فيها كليات وأقسام جديدة، وازداد أعداد الكادر العلمي والطلابي بشكلٍ مطرد، وإن كان هذا الصرح العلمي قد بدأ بعدد محدود من الكليات، فإنه اليوم يضم العديد من الكليات التي بلغ عددها حالياً (14) كلية تتوزع على مدينتي سرت والكفرة، ويبلغ عدد الدارسين بهذه الكليات (14857) طالباً وطالبة، يقوم على تدريسهم طاقم علمي مكون من (544) أستاذاً جامعياً، منهم (370) أستاذاً من العناصر الوطنية و (174) أستاذاً بعقود مغتربة، و (227) أستاذاً متعاون، بالإضافة إلى أساتذة متعاونين من الجامعات الليبية، وموظفين إداريين وفنين بلغ عددهم (1461) موظفاً، حيث يساعد أعضاء هيئة التدريس على القيام بمهامهم على الوجه الأكمل (311) معيداً ومعيدة في الأقسام المختلفة، وهم في طريق إكمال دراساتهم العليا على غرار زملائهم الذين أوفدتهم الجامعة (690) طالباً وطالبة للدراسة في الخارج، ويتابع (164) آخرون دراساتهم العليا في الجامعة. لقد أثمرت الدراسات العليا في الجامعة، بفضل جهود القائمين عليها، وبدعم إدارة الجامعة، حيث نال (225) طالباً وطالبة الإجازة العليا (الماجستير) في تخصصات تطبيقية ومنها العلمية والإنسانية، وذلك حتى نهاية العام 2011م مسيحي، ولتهيئة المناخ الملائم للتحصيل الأكاديمي والبحث العلمي

ولإثراء التوجهات البحثية لدى طلاب الدراسات العليا، تقوم الجامعة بإعداد مكتباتها المختلفة لتوفير المصادر والمراجع والوثائق التي تربو على 100,000 مصنف من هذه المصنفات، وفي نفس الإطار تم إنشاء مركز اللغات للقيام بتدريس اللغة الإنجليزية لطلاب الدراسات العليا والمرشحين للدراسة بذات اللغة، مع التطلع إلى تدريس لغات أخرى كالإيطالية والإسبانية والألمانية.

ومواكبة للتقنيات الحديثة في مجال الاتصالات واستخدام الحاسب الآلي ثم استحداث وتجهيز مركز تقنية المعلومات والاتصالات، هذا بجانب العديد من مراكز البحوث والاستشارات التي تضمها الجامعة لتقديم الاستشارات الفنية داخل وخارج.

8. الأدوات الإحصائية التي اعتمد عليها الباحث في تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

التكرارات والنسبة المئوية والمتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري.

4. تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولي:

تنص الفرضية الأولي (الصفرية) من فرضيات الدراسة على الآتي: (لا توجد علاقة بين الإنفاق العام وبين فاعلية الخطط التعليمة للوفاء بمتطلبات سوق العمل).

هدف وضع هذه الفرضية إلي بيان دراسة العلاقة الإنفاق العام وبين فاعلية الخطط التعليمة للوفاء بمتطلبات سوق العمل، وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه أراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأولي، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة، ومن ثم العبارة مجتمعة، والوسيط، وهو أحد مقاييس النزعة المركزية، التي تستخدم لوصف الظاهرة، والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات، وكذلك اختبار مربع كآي لدلالة الفروق للإجابات ودرجة الحرية الخاصة بكل عبارة من عبارات الفرضية.

جدول رقم (1/3) نتائج تحليل بيانات الفرضية الأولى (العدد = 46)(الدلالة الإحصائية= 0.00)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	الترتيب	التفسير
1	تعتمد الجامعة عند تمويل مشروعاتها على ما تخصصه الدولة لها من الاعتمادات المالية المدرجة بالخطة العامة فقط.	4.05	1.45	4.98	1	موافق بشدة
2	الجامعة كغيرها من وحدات القطاع الحكومي يرخص لها سنوياً بمجموعة من الأموال المخصصة لتمويل الأنشطة الجارية عماً تقدمه هذه الوحدات من معلومات محاسبية.	3.90	1.20	3.45	3	موافق
3	يتم تقييم نتائج الإنفاق على الأنشطة التعليمية بالجامعة بشكل دوري حتى يتسنى الحكم على كفاءة الإنفاق الاستثماري بالجامعات.	3.65	1.27	2.30	7	موافق
4	لا يتم الحكم الموضوعي على كفاءة الإنفاق نظراً للاقتصار على مجموعة من النماذج والأساليب التي يتم إدراجها في الخطط من أجل الوفاء بمتطلبات سوق العمل الليبي.	3,90	1.00	4.723	3	موافق

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	الترتيب	التفسير
5	إن قطاع التعليم العالي في ليبيا يعتريه العديد من التناقضات المتمثلة في ظاهرة الندرة النسبية لبعض التخصصات والبطالة للبعض الأخر) نتيجة لعدم الربط بين حجم الإنفاق بالجامعات وبين الخطط التعليمة.	3.60	1.35	1.814	8	موافق
6	لا يتم الربط الدقيق بين خطة التعليم الجامعي كميا وكيفياً بخطط التنمية الاقتصادية كمدخل ضروري للوفاء بمتطلبات سوق العمل الليبي.	3.70	1.30	2.40	6	موافق
7	ضعف العلاقة بين التعليم الجامعي وسوق العمل يؤدي إلى عدم التوازن بين مخرجات التعليم واحتياجات المجتمع.	3.80	1.23	2.88	4	موافق
8	إن الخطط المحكمة للإنفاق على التعليم العالي تسهم في سد الفجوة بين التعليم العالي وخدمة المجتمع.	3.95	0.99	4.25	2	موافق بشدة
9	الشراكة في التعليم والتدريب بين مؤسسات التعليم وسوق العمل يعتبر مسارا ناجحا، في تحقيق أهداف العملية التعليمة.	3.60	1.04	2.65	8	موافق
10	الفجوة بين التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل مرده تغيير احتياجات سوق العمل وبطء استجابة برامج التعليم لهذا التغير.	3.75	1.25	2.68	5	موافق
	المجموع الكلـــــــي	38.00	5.89	5.97	-	---

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي للبيانات، 2016م.

بالنظر إلي الجدول رقم (1/3) والذي يختص بنتائج تحليل بيانات الفرضية الأولي يتضح ما يلي:

جاءت الفقرة الأولي في المرتبة الأولي وفقاً لأعلي متوسط إجابات المبحثين لجميع الفقرات التي تنتمي للفرضية حيث وصل المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.50)، وبانحراف معياري (1.45)، وقيمة اختبار (t) بقيمة أعلي من باقي الفقرة وموجبة تساوي (4.98) وأن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار (0.000)، مما يشير إلي أن هذه الفقرة ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة α=0.05، وأن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسط، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على أن الجامعة تعتمد عند تمويل مشروعاتها على ما تخصصه الدولة لها من الاعتمادات المالية المدرجة بالخطة العامة فقط.

جاءت الفقرة الثامنة في المرتبة الثانية،، وبمتوسط حسابي بلغ (3.95)، وانحراف معياري (0.99)، واختبار (t) بقيمة موجبة قدرها (4.25)، وأن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار (0.000) وتعتبر هذه الفقرة ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة a=0.05 مما يدل أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة زاد عن الموافقة المتوسطة وهي (3)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة، ويري الباحث أن الخطط الإنفاق على التعليم العالي المتمثلة في الخدمات الطلابية، إعداد الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، المعيدين تسهم في سد الفجوة بين التعليم العالي وخدمة المجتمع.

جاءت الفقرة الثانية، بالإضافة إلي الفقرة الرابعة في المرتبة الثالثة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.90)، وانحراف معياري (1.00)، واختبار (t) بقيمة موجبة قدرها (4.723)، والقيمة الاحتمالية لهذا الاختبار (0.000)، وتعد هذه الفقرة ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة α=0.05، مما يدل أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد

زاد عن درجة الموافقة المتوسط وهي (3)، وهذه يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة، ومن خلال النتائج يري الباحث انه لا يتم الحكم الموضوعي على كفاءة الإنفاق نظراً للاقتصار على مجموعة من النماذج والأساليب التي يتم إدراجها في الخطط من أجل الوفاء بمتطلبات سوق العمل الليبي. في حين نصت الفقرة الثانية على أن الجامعة تعد كغيرها من وحدات القطاع الحكومي بترخيص لها سنوياً بمجموعة من الأموال المخصصة لتمويل الأنشطة الجارية عماً تقدمه هذه الوحدات من معلومات محاسبية.

جاءت الفقرة السابعة في المرتبة الرابعة، بمتوسط (3.80)، وبانحراف معياري (1.23)، واختبار (t) بلغ (2.88) وتعد قيمة موجبة، والقيمة الاحتمالية لهذا الاختبار (0.000)، وتعد هذه الفقرة تزيد عن درجة الموافقة البسيطة (3)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل المبحثين، ويري الباحث أن ضعف العلاقة بين التعليم الجامعي وسوق العمل يؤدي إلي عدم التوازن بين مخرجات التعليم واحتياجات المجتمع في كافة المجالات مما يؤثر سلبا في قدرة الجامعة على توفير هذه الاحتياجات.

جاءت الفقرة العاشرة في المرتبة الخامسة، بمتوسط (3.75)، وبانحراف معياري (1.25)، واختبار (t) بلغ (2.68) وتعد قيمة موجبة، والقيمة الاحتمالية لهذا الاختبار (0.000)، وتعد هذه الفقرة تزيد عن درجة الموافقة البسيطة (3)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل المبحثين، ويري الباحث "**إن الفجوة بين التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل مرده تغيير احتياجات سوق العمل وبطء استجابة برامج التعليم لهذا التغير**".

جاءت الفقرة السادسة في المرتبة السادسة، بمتوسط (3.70)، وبانحراف معياري (1.30)، واختبار (t) بلغ (2.40) وتعد قيمة موجبة، والقيمة الاحتمالية لهذا الاختبار (0.000)، وتعد هذه الفقرة تزيد عن درجة الموافقة البسيطة (3)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل المبحثين، ويري الباحث لا يتم ربط بشكل دقيق بين خطة التعليم الجامعي كميا وكيفياً بخطط التنمية الاقتصادية كمدخل ضروري للوفاء بمتطلبات سوق العمل الليبي.

جاءت الفقرة الثالثة في المرتبة السابعة، بمتوسط (3.65)، وبانحراف معياري (1.27)، واختبار (t) بلغ (2.30) وتعد قيمة موجبة، والقيمة الاحتمالية لهذا الاختبار (0.000)، وتعد هذه الفقرة تزيد عن درجة الموافقة البسيطة (3)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل المبحثين، ويري الباحث يتم تقيم نتائج الإنفاق على الأنشطة التعليمية بالجامعة بشكل دوري حتى يتسنى الحكم على كفاءة الإنفاق الاستثماري بالجامعات.

جاءت الفقرة الخامسة، بالإضافة إلي الفقرة التاسعة في المرتبة الثامنة، بمتوسط (3.60)، وبانحراف معياري (1.35)، (1.04) واختبار (t) بلغ (1.84)، و (2.65)، وتعد قيمة موجبة، والقيمة الاحتمالية لهذا الاختبار (0.000)، وتعد هذه الفقرة تزيد عن درجة الموافقة البسيطة (3)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة، ويري الباحث ان قطاع التعليم العالي في ليبيا يعتريه العديد من التناقضات المتمثلة في ظاهرة الندرة النسبية لبعض التخصصات والبطالة المقنعة للبعض الأخر) نتيجة لعد ترابط بين حجم الإنفاق بالجامعات وبين الخطط التعليمة. بالإضافة إلى أنه تعتبر الشراكة في التعليم والتدريب بين مؤسسات التعليم ومؤسسات سوق العمل مسارا ناجحا، في تحقيق أهداف العملية التعليمة.

" من خلال النتائج والتي تم التطرق إليها والمتعلقة بفقرات الفرضية الأولي أمكن استخراج المتوسط الحسابي لكل فقرات (للمقياس الكلي) هذا المحور بقيمة (5.96)، والانحراف المعياري (5.89)، واختبار (t) بقيمة موجبة (37.86)، وقيمة احتمالية (0.000) دالة إحصائية عند مستوي دلالة α=0.05 وأن متوسط درجة الاستجابة لجميع هذه الفقرات مجتمعة قد زادت عن متوسط درجة الموافقة (3)، مما يسوقنا إلي رفض الفرضية الصفرية الأولي، وقبول الفرضية الصفرية البديلة الأولي والقائلة **(توجد علاقة بين الإنفاق العام وبين فاعلية الخطط التعليمة للوفاء بمتطلبات سوق العمل).**

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية: ": توجد علاقة بين المؤشرات المنهجية المرتبطة بالإنفاق الحكومي والتعليم العالي، وتوازن المخرجات مع المتطلبات ".

هدف وضع هذه الفرضية هو دراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية المرتبطة بالإنفاق على التعليم العالي، وتوازن المخرجات مع المتطلبات، وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه أراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة، ومن ثم العبارة مجتمعة، والوسيط، وهو أحد مقاييس النزعة المركزية، التي تستخدم لوصف الظاهرة، والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات، وكذلك اختبار مربع كآي لدلالة الفروق للإجابات ودرجة الحرية الخاصة بكل عبارة من عبارات الفرضية.

جدول رقم (2/3) نتائج تحليل بيانات الفرضية الثانية(العدد = 46)(الدلالة الإحصائية= 0.00)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	الترتيب	التفسير
1	يتم تقييم نتائج الإنفاق على التعليم العالي بمجموعة من المؤشرات المحاسبية المبنية في الأساس على نظم معلومات محاسبية فعال.	4.35	0.93	6.46	4	موافق
2	يسهم استخدام المعلومات المحاسبية كمدخلات أساسية لبناء نموذج مناسب للحكم على كفاءة الإنفاق وتناسقه مع متطلبات سوق العمل الليبي.	4.40	0.68	9.20	3	موافق
3	تسهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إعطاء مجموعة من الدلالات القادرة على تفسير مدى كفاءة الإنفاق.	4.00	1.02	4.35	7	موافق
4	خاصيتي الملائمة والموثوقية من المحددات الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية والتي يتم الاعتماد عليها في تسيير القيمة المرصودة في الميزانية على التعليم العالي.	3.85	1.03	3.65	8	موافق
5	تسهم المعلومات المحاسبية في استنباط مؤشرات مالية (كمية/ نوعية) تساعد على إجراء التنبؤات المستقبلية ووضع الموازنات التخطيطية لتحسين مستوي الأداء للإنفاق، بما يلبي احتياجات سوق العمل في ليبيا.	4.30	0.92	6.30	5	موافق
6	تسهم خاصية الجودة للمعلومات المحاسبية في إيجاد قرار صائب يما يتعلق بسياسة الإنفاق المالي على التعليم العالي بما ينعكس بشكل إيجابي على العائد الاقتصادي.	4.50	0.76	8.81	1	موافق بشدة
7	المعلومات المحاسبية لها دور هام في التحديد الدقيق لمشكلات قصور أوجه الإنفاق التي تواجهها الجامعة.	4.05	0.87	6.84	6	موافق
8	تسهم المعلومات المحاسبية في وضع بدائل مقترحة لربط مخرجات التعليم، وبمتطلبات سوق العمل.	4.45	0.60	10.72	2	موافق بشدة
	المجموع الكلـــــي	33.90	2.94	15.64	-	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي للبيانات (spss)، 2016م.

بالنظر إلي الجدول رقم (2/3) والذي يختص بنتائج تحليل بيانات الفرضية الأولي يتضح ما يلي:

جاءت الفقرة السادسة في المرتبة الأولي وفقاً لأعلي متوسط إجابات المبحثين لجميع الفقرات التي تنتمي للفرضية حيث وصل المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.50)، وبانحراف معياري (0.93)، وقيمة اختبار (t) بقيمة موجبة تساوي (8.18) وأن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار (0.000)، مما يشير إلي أن هذه الفقرة ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة a=0.05، وأن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسط، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على أنه تسهم خاصية الجودة للمعلومات المحاسبية في إيجاد قرار صائب يما يتعلق بسياسة الإنفاق المالي على التعليم العالي بما ينعكس بشكل إيجابي على العائد الاقتصادي.

جاءت الفقرة الثامنة في المرتبة الثانية وفقاً لأعلي متوسط إجابات المبحثين لجميع الفقرات التي تنتمي للفرضية حيث وصل المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.45)، وبانحراف معياري (0.60)، وقيمة اختبار (t) بقيمة موجبة تساوي (10.72) وأن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار (0.000)، مما يشير إلي أن هذه الفقرة ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة α=0.05، وأن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسط، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على أن المعلومات المحاسبية تسهم في وضع بدائل المقترحة لربط ن مخرجات التعليم، و بمتطلبات سوق العمل.

جاءت الفقرة الثانية في المرتبة الثالثة وفقاً لأعلي متوسط إجابات المبحثين لجميع الفقرات التي تنتمي للفرضية حيث وصل المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.40)، وبانحراف معياري (0.68)، وقيمة اختبار (t) بقيمة موجبة تساوي (9.20) وأن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار (0.000)، مما يشير إلي أن هذه الفقرة ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة α=0.05، وأن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسط، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على انه يتم استخدام المعلومات المحاسبية كمدخلات أساسية لبناء نموذج مناسب للحكم على كفاءة الإنفاق وتناسقه مع متطلبات سوق العمل الليبي.

في حين جاءت الفقرة الأولي في المرتبة الرابعة وفقاً لأعلي متوسط إجابات المبحثين لجميع الفقرات التي تنتمي للفرضية حيث وصل المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.35)، وبانحراف معياري (0.93)، وقيمة اختبار (t) بقيمة موجبة تساوي (6.46) وأن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار (0.000)، مما يشير إلي أن هذه الفقرة ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة α=0.05، وأن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسط، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على انه يتم تقييم نتائج الإنفاق على التعليم العالي بمجموعة من المؤشرات المحاسبية المبنية في الأساس على نظم معلومات محاسبية فعال.

جاءت الفقرة الخامسة في المرتبة الخامسة وفقاً لأعلي متوسط إجابات المبحثين لجميع الفقرات التي تنتمي للفرضية حيث وصل المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.30)، وبانحراف معياري (0.92)، وقيمة اختبار (t) بقيمة موجبة تساوي (6.29) وأن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار (0.000)، مما يشير إلي أن هذه الفقرة ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة α=0.05، وأن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسط، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على أن المعلومات المحاسبية تسهم في استنباط مؤشرات مالية (كمية/ نوعية) تساعد على إجراء التنبؤات المستقبلية ووضع الموازنات التخطيطية لتحسين مستوي الأداء للإنفاق، بما يلبي احتياجات سوق العمل في ليبيا.

جاءت الفقرة السابعة في المرتبة السادسة وفقاً لأعلي متوسط إجابات المبحثين لجميع الفقرات التي تنتمي للفرضية حيث وصل المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.05)، وبانحراف معياري (0.69)، وقيمة اختبار (t) بقيمة موجبة تساوي (6.84) وأن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار (0.000)، مما يشير إلي أن هذه الفقرة ذات دلالة

إحصائية عند مستوي دلالة α=0.05، وأن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسط، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على أنه "تعلب المعلومات المحاسبية دور هام في تحديد الدقيق لمشكلات قصور أوجه الإنفاق التي تواجهها الجامعة".

جاءت الفقرة الثالثة في المرتبة السابعة، وفقاً لأعلي متوسط إجابات المبحثين لجميع الفقرات التي تنتمي للفرضية حيث وصل المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.00)، وبانحراف معياري (1.02)، وقيمة اختبار (t) بقيمة موجبة تساوي (4.36) وأن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار (0.000)، مما يشير إلي أن هذه الفقرة ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة a=0.05، وأن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسط، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على أنه تسهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إعطاء مجموعة من الدلالات القادرة على تفسير مدى كفاءة الإنفاق.

جاءت الفقرة الرابعة في المرتبة الثامنة، وفقاً لأعلي متوسط إجابات المبحثين لجميع الفقرات التي تنتمي للفرضية حيث وصل المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.85)، وبانحراف معياري (1.03)، وقيمة اختبار (t) بقيمة موجبة تساوي (3.66) وأن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار (0.000)، مما يشير إلي أن هذه الفقرة ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة α=0.05، وأن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسط، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على أن" خاصيتي الملائمة والموثوقية من المحددات الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية والتي يتم الاعتماد عليها في تسير القيمة المرصودة في الميزانية على التعليم العالي".

" من خلال النتائج والتي تم التطرق إليها والمتعلقة بفقرات الفرضية الثانية أمكن استخراج المتوسط الحسابي لكل فقرات (للمقياس الكلي) هذا المحور بقيمة (33.90)، والانحراف المعياري (2.94)، واختبار (t) بقيمة موجبة (15.46)، وقيمة احتمالية (0.00) دالة إحصائية عند مستوي دلالة α=0.05 وأن متوسط درجة الاستجابة لجميع هذه الفقرات مجتمعة قد زادت عن متوسط درجة الموافقة (3)، مما يسوقنا إلي رفض الفرضية الصفرية الثانية، وقبول الفرضية الصفرية البديلة الثانية، والقائلة" **لا توجد علاقة بين المؤشرات المنهجية المرتبطة بالإنفاق الحكومي والتعليم العالي، وتوازن المخرجات مع المتطلبات ".**

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

من خلال الإطار النظري للدراسة، والجانب العملي للدراسة فقد أسفرت الدراسة على عدة نتائج تمثلت في الآتي:

1- تعتمد الجامعة عند تمويل مشروعاتها على ما تخصصه الدولة لها من الاعتماد المالي السنوي لتمويل الأنشطة المدرجة بالخطة العامة عماً تقدمه هذه الوحدات من معلومات محاسبية حيث يتم التقييم بشكل دوري لكفاءة الإنفاق الاستثماري بالجامعات.
2- لا يتم الحكم الموضوعي على كفاءة الإنفاق نظراً للاقتصار على مجموعة من النماذج والأساليب التي يتم إدراجها في الخطط من أجل الوفاء بمتطلبات سوق العمل الليبي لوجود العديد من التناقضات من خلال الربط للخطط وضعف العلاقة بين التعليم الجامعي وسوق العمل.

3- إن الفجوة بين التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل مرده تغيير احتياجات سوق العمل وبطء استجابة برامج التعليم لهذا التغير. مما تسهم خاصية الجودة للمعلومات المحاسبية في إيجاد قرار صائب يما يتعلق بسياسة الإنفاق المالي على التعليم العالي بما ينعكس بشكل إيجابي على العائد الاقتصادي. وفي وضع بدائل مقترحة لربط مخرجات التعليم، ومتطلبات سوق العمل. وكذلك في مدخلات أساسية لبناء نموذج مناسب للحكم على كفاءة الإنفاق.

4- يتم تقييم نتائج الإنفاق على التعليم العالي بمجموعة من المؤشرات المحاسبية المبنية في الأساس على نظم معلومات محاسبية فعال. تسهم في استنباط مؤشرات مالية (كمية/ نوعية) تساعد على إجراء التنبؤات المستقبلية ووضع الموازنات التخطيطية لتحسين مستوي الأداء للإنفاق على الجامعات، وهي تلعب دور هام في تحديد مشكلات قصور أوجه الإنفاق التي تواجهها الجامعة.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على النتائج التي أسفرت عن الدراسة، يوصي الباحث بعدة توصيات تمثلت في الآتي:

أ- يجب على الجامعة ضرورة الاهتمام بالمعلومات المحاسبية ودورها في الاستفادة من تمويل مشروعاتها على ما تخصصه الدولة لها من الاعتماد المالي السنوي لتمويل الأنشطة المدرجة بالخطة العامة والتقييم بشكل دوري لكفاءة الإنفاق الاستثماري بالجامعات للاستفادة منه مستقبلاً لكيلا تكون مرهونة للظروف المالية للدولة.

ب- ضرورة تفعيل الأحكام الموضوعية لكفاءة الإنفاق من النماذج والأساليب التي يتم إدراجها في الخطط من أجل الوفاء بمتطلبات سوق العمل وبين التعليم الجامعي.

ج- ضرورة سد الفجوة بين التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل باستجابة برامج التعليم لهذا التغير. مما تسهم خاصية الجودة للمعلومات المحاسبية في إيجاد قرار صائب بسياسة الإنفاق المالي للتعليم العالي بما ينعكس بشكل إيجابي على العائد الاقتصادي. وفي وضع بدائل مقترحة لربط مخرجات التعليم، ومتطلبات سوق العمل.

د- الاهتمام بتقييم نتائج الإنفاق للتعليم العالي، ومتابعة المؤشرات المحاسبية المبنية في الأساس على نظم معلومات محاسبية فعال.

هـ- ضرورة الاهتمام والمتابعة في استنباط مؤشرات مالية (كمية/ نوعية) تساعد على إجراء التنبؤات المستقبلية ووضع الموازنات التخطيطية لتحسين مستوي الأداء للإنفاق للتعليم العالي، لأنها تهتم بتحديد مشاكل وصعوبات أوجه الإنفاق التي تواجهها الجامعة.

قائمة المراجع:

- إبراهيم، محمد زيدان، إبراهيم، محمد عبد الفتاح (2003): "دور المعلومات المحاسبية في الحكم على كفاءة الإنفاق الاستثماري بقطاع التعليم الجامعي، دراسة تطبيقية على الجامعات الحكومية في مصر، (المجلة العربية للإدارة، المجلد 23، العدد الأول، يونيو، حزيران،
- أبو زيد، محمد المبروك (2009): " التحليل المالي- شركات وأسواق مالية"، (دار المريخ للنشر، ط:2.
- احمد، نعيمة محمد (2014): "مواءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل"، المؤتمر الدولي الثالث: تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، 82 ابريل-1مايو، عمان –الأردن.

- بن عزة محمد (2010): ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف (دراسة تقييميه لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2009/1990): مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسير المالية العامة، جامعة تلمسان):
- الجزار، محمد (1993): محاسبة التكاليف – القاهرة – مكتبة عين شمس.
- جمعة أحمد والعربيد، عصام فهد والزعبي، إياد أحمد، (2007): "نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر"، (ط1) عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- جوهر صالح (1989): عناصر كلفة التعليم بالمؤسسات التعليمية، العدد (11)- كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- الحبتي، كاسم إبراهيم الصقر، زياد يحي (2003): نظام المعلومات المحاسبية، (الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء جامعة الموصل: العراق،
- حلس، داود درويش (2009):" الإنفاق على البحث العلمي ودوره في جودة نوعية الإنتاج العلمي في الجامعات الفلسطينية"، المؤتمر الثالث- حول التعليم العالي في التنمية الشاملة- جامعة الأزهر بغزة،
- حلوه، حنان رضوان (2009): "مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري والتطبيقات العملية"، ط (2): عمان: دار وائل للنشر، الأردن.
- الحوات، علي الهادي (2005): التعليم العالي في ليبيا، انجازات وتطلعات- التقرير الوطني لليبيا – المؤتمر الإقليمي العربي (+10)-بيروت: لبنان-2-5 الربيع (مارس)-
- الحولي، عليان عبد الله (2010): تكلفة التعليم- اقتصاديات التعليم، كلية التربية – الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية: غزة.
- دليو فضيل وآخرون (2006): "المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة، مخبر علم الاحتمال والاتصال"، جامعة منثوري، قسطنطينية، الطبعة الأولي.
- زرقة، ليلى (2013): المواءمة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل في الجزائر-ورقة مقدمة لفعاليات الملتقي الدولي "الجامعة، والتشغيل، والإشراف، الرهانات والمحك"- جامعة يحي فارس- المدية- الجزائر.
- الشيرازي، عباس مهدي، (1990): نظرية المحاسبة"، (ط1): الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع.
- صندوق النقد الدولي (2007): "دليل شفافية المالية العامة، التقرير السنوي.
- طعيمة، أحمد، البندري، محمد بن سالم (2004): التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطور- ط (1): دار الفكر العربي-.
- العبيدي، سيلان جبران (2011): "ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع"، ورقة علمية مقدمة إلي المؤتمر الثاني للوزراء والمسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي حول: المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والعلوم والتقانة، بيروت.
- العربي، أشراف (2010): تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، المؤتمر الدولي الخاص بتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية".
- عقيلي، عمر وصفي (2005): إدارة الموارد البشرية"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- عليمات، صالح ناصر (2004): إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية (التطبيق ومقترحات التطوير): عمان، دار الشروق.
- القاضي، زياد عبد الكريم، وأبو زلطة، محمد خليل، (2010): "تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية"، (ط1): عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2003): "المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية" المطابع المركزة، عمان،.
- المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية (2013): دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي.
- المهجلي، ناصر محمد على (2009): خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة.
- النجار، فريد، (1995): "إدارة الجامعات بالجودة الشاملة "، (القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي،
- الهزايمة، أحمد، صالح، (2009): " دور المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسات الحكومية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (25): العدد الأول.
- اليحيوي، صبرية بنت مسلم يسلم (2001): "تطبيق إدارة الجودة الشاملة لتطوير التعليم العام للبنات في المملكة العربية السعودية"، رسالة دكتوراه المدينة المنورة، جامعة طيبة، كلية التربية، قسم التخطيط والإدارة التعليمية.
- Arab British Academy for Higher Education.www.abaha.co.uk
- world Development(999): Knowledge for Development ،World Banck

The role of accounting information in the rationalization of expenditure policies on higher education to meet the labor market requirements of a field study of the University of Sirte

Abstract: The study carried out to study bridge gap between higher education, and Community service. In addition, to highlight the output of higher education and its importance in fulfilling the requirements of the Libyan labor market, and examine policies to rationalize spending and the extent of its impacts on the quality of education output and suitability to the needs and requirements of the labor market in the future.

The study relied on a method of descriptive statistical analysis to analyze the raw data obtained from the questionnaire using a statistical program (SPSS) to get to the results of the study premise and tested through correlation matrix and simple regression analysis

The study resulted in the following findings: -

- The university, like other public sector units to license its annual set of allocated to finance ongoing activities what you offer these units of accounting information funds.

- Spending is not objective judgment on the efficiency due to the limited range of models and methods that are included in the plans in order to meet the requirements of the Libyan labor market.

- The quality of accounting information to find a property in decisions making to contribute to the policy of fiscal spending on higher education as reflected positively on the economic return.

Keywords: Accounting Information –Spending on higher education - Sirte University – The Market.